International Journal for Research in Education

Volume 44
Issue 2 *Vol.44, Issue 2- July 2020*

Article 7

2020

The Obstacles Encountering the Educational Leaders of the Jordanian Ministry Of Education when Implementing the Findings of The Educational Studies

Dr. Mohammad Hassan Hamadat
Al Balqa Applied University, hammadatm@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/ijre

Part of the Educational Administration and Supervision Commons

Recommended Citation

Hamadat, Dr. Mohammad Hassan (2020) "The Obstacles Encountering the Educational Leaders of the Jordanian Ministry Of Education when Implementing the Findings of The Educational Studies," *International Journal for Research in Education*: Vol. 44 : Iss. 2 , Article 7.
Available at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/ijre/vol44/iss2/7

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in International Journal for Research in Education by an authorized editor of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact j.education@uaeu.ac.ae.

UAEU كلية التربية College of Education
جامعة الإمارات العربية المتحدة United Arab Emirates University
IJRE

المجلة الدولية للأبحاث التربوية
International Journal for Research in Education

Vol. (44), issue (2) July 2020 المجلد (44) العدد (2) يوليو 2020

Manuscript No. **1387**

The Obstacles Encountering the Educational Leaders of Jordanian Ministry of Education in Implementing the Findings of the Educational Research Studies

معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردني

DOI : http://doi.org/10.36771/ijre.44.2.20-pp199-235

Dr. Mohammad Hasan Hamadat
Al Balqa Applied University/ Ajluon University College, Jordan
hammadatm@yahoo.com

د. محمد حسن حمادات
جامعة البلقاء التطبيقية / كلية عجلون الجامعية/الأردن
hammadatm@yahoo.com

حقوق النشر محفوظة للمجلة الدولية للأبحاث التربوية
ISSN 2519-6146 (Print) ISSN 2519-6154 (Online)

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (2) يوليو 2020

The Obstacles Encountering the Educational Leaders of Jordanian Ministry of Education in Implementing the Findings of the Educational Research Studies

Abstract

This study identified the obstacles that encounter the educational leaders of Jordanian Ministry of Education when implementing the findings of educational studies. The researcher used the descriptive analytical approach. The questionnaire consisted of 26 items. The sample of the study consisted of 50 educational leaders of the Ministry of Education in Jordan. The study showed that the obstacles encountering the educational leaders of the Jordanian Ministry of Education were rated as high as well as for all the variables of the study. The study also showed that there were no statistically significant differences for experience and job title. In order to highlight the significance of the educational research and methods of utilizing it in the educational field, the researcher recommends that it is essential to hold educational symposiums, meetings, and workshops for the educationist of the Ministry of Education.

Keywords: obstacles, educational studies, educational decisions, educational leaders

معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردني

مستخلص البحث

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة أداة الاستبانة، والتي تكونت من (26) فقرة، وتكونت عينة الدراسة من (50) قائد تربوي من قادة وزارة التربية والتعليم الأردنية، وقد أظهرت النتائج: أن معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية، جاءت بدرجة تقدير مرتفعة، ولجميع مجالات الدراسة. وأظهرت النتائج كذلك: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) لمتغيري الخبرة والمسمى الوظيفي، وجود فروق ذات دلالة إحصائية؛ تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ولصالح المؤهل العلمي دكتوراة. ويوصي الباحث: بضرورة عقد الندوات واللقاءات وورش العمل، للقيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم؛ لبيان أهمية البحث التربوي.

الكلمات المفتاحية: المعوقات، البحث التربوي، القرارات التربوية، القيادات التربوية

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (2) يوليو 2020

المقدمة

يعد البحث التربوي أحد المؤشرات على تقدم المجتمع، وهو دالّة حضارية على تقدم الدول والمجتمعات المعاصرة، ويومًا بعد آخر تزداد أهمية البحث التربوي، في تحقيق التجديد في المسيرة الحضارية والعلمية للدول، ويعد البحث التربوي وسيلة تسهم في جوّدة القرارات والسياسات والأساليب، التي تُتّبع في مواجهة المشكلات المجتمعية على اختلافها. وتمدّ العاملين في المؤسسات المجتمعية بالحلول العاجلة لمشكلاتهم الآنية؛ مما يؤدي إلى تعديل المسار وتصويب الأخطاء، وهذه إحدى غايات البحث التربوي. لذلك تعتمد الدول المتقدمة على البحث التربوي عند وضع السياسات، والإستراتيجيات، والخطط، لتطوير برامجها، لمواجهة متطلبات المجتمع المتزايدة.

وكما يمكن أن توفر البحوث التربوية - ذات الجودة العالية - معلومات قيمة تستفيد منها الإدارة التربوية في مختلف قراراتها، إلا أن واقعنا يقول خلاف ذلك؛ فالبحوث التربوية عاجزة عن إيجاد الحلول، وصنّاع السياسة غير مهتمين بتوصيات البحوث التربوية(الربعاني والسالمي، 2017).

فالدول المتقدمة وفرت للباحثين البيئة الملائمة، وشجعتهم على إنتاج بحوث علمية متميزة؛ فأدى ذلك الى تراكم معرفي كبير ساعد على علاج الكثير من مشكلاتهم. أما الدول النامية فلم تستطع النهوض بالبحث التربوي رغم العديد من الإصلاحات التي لم تمس جوهر المشكلة، فغالبية الجامعات مهتمة بالكم لا بالكيف، وما زال النظام التعليمي فيها تقليديًا، وعاجزًا عن تخريج باحثين مؤهلين، ولا تزال السياسة تتدخل في التعليم، وتوجهه من خلال اصلاحات وهمية، لا يستشار فيها أهل الخبرة والإختصاص(مولوج ومولوج، 2018).

فلا تنمية دون نظام ترب وي فاعل، ولا تطوير للتربية والتعليم دون دراسات علمية دقيقة، فالدراسات العلمية تشخص الواقع، وتحدد جوانب القوة وجوانب الضعف فيه، وتقدم توصيات ومقترحات تفيد المسؤولين وصانعي القرار في اتخاذ القرار الأنسب (Gardner, 2002). ويرى ثلسترب (Thulstrup, 1993) أنه لكي تستفيد الدولة من نتائج البحوث والدراسات التربوية في مجال التطوير التربوي والذي تسعى إلية الدول، أنه من الضروري توافر بعض الشروط منها: توافر دراسات وبحوث تطبيقية، وتوافر القدرة والمهارة البشرية المؤهلة لإعدادها الإعداد الجيد، إضافة إلى توفير الحوافز المادية والمعنوية لتوظيف هذه المعرفة في مجال التطوير التربوي.

وأشار روتش (Rauch, 1991) وبنج وهيريوت (Peng & Herriot, 1993) إلى أهمية توظيف نتائج وتوصيات البحوث التربوية، يجب أن تتولد علاقة ثقة متبادلة، وتعاون وحوار وتواصل وتنسيق، بين الباحثين، والتربويين، وصانعي القرارات؛ لأن صانعي القرارات هم المسؤولون مسؤولية مباشرة عن توظيف نتائج البحوث، وتطبيقها في الميدان التربوي، إن هم اقتنعوا بها

وبجدواها، ومن هنا كانت علاقة الثقة المتبادلة ضرورية في هذا الإتجاه (قسيس، وأبو سمرة، وجبر، 2009). ولا قيمةٌ لأبحاث تربوية لا تجد طريقها إلى التطبيق في الواقع العملي، سوى تلك القيمة التي يجنيها الباحث لنفسه، وإذا أردنا أن نَحُلَّ المشكلات التربوية حلاً صحيحًا وجذريًا، ويجب أن يبنى هذا الحل على أسس علمية، ومعلومات مَوْثوقة، تأتي من دراسات وبحوث، يقوم بها أهل الخبرة والإختصاص، لمعالجة تلك المشكلات، عندها سنرتقي بمجتمعاتنا نحو الأفضل والأميز(عمّار، 2008).

وما دامت المملكة الأردنية الهاشمية، تنشد التغيير والتطوير نحو الأفضل، في كل شيء وخاصة التربية والتعليم، فلا بدّ لها من أن تتخذ من البحث التربوي منهجًا في التطوير والتغيير، وأفضل المجالات للتطوير يبدأ من التعليم، ووزارة التربية والتعليم الأردنية هي رائدة التطوير والتغيير، لكونها مسؤولة مسؤولية مباشرة عن تطبيق السياسة التعليمية في المملكة، وكل عملية تغيير وتطوير لا بدّ من ظهور معوّقات تحول دون تحقيق النتائج المرجوة، ومن هنا تبدأ عملية استكشاف لهذه المعيقات، والعمل على وضع الحلول الناجعة لتذليلها.

الإطار النظري والدراسات السابقة

لا يختلف مفهوم البحث التربوي عن مفهوم البحث العلمي؛ لأن البحث التربوي يقوم على تطبيق خطوات البحث العلمي، باعتبار أن التربية بظواهرها ومشكلاتها المتعددة، مجالٌ خصبٌ للدراسة والبحث، فالبحث التربوي: بحثٌ علميٌ يطبق في مجال التربية، بغية تحسين أساليبها والنهوض بها نحو الأفضل؛ لذا يقع البحث التربوي في المنظومة التعليمية موقع القلب من الجسد، وعلى ضوء نتائجه، تبنى استراتيجيات وأساليب الإصلاح، والتجديد والتطوير التربوي، لمواجهة المتغيرات المعاصرة التي تجتاح العالم، حيث سعت دول العالم التي تتطلع إلى الرقي والتقدم، إلى إعادة النظر في نُظُمِها التعليمية، من أجل الارتقاء بالتعليم، وتحسين نوعية مخرجاته، من خلال تفعيل البحث التربوي، والإفادة من نتائجه في تطوير الممارسات التربوية، باعتبار أن البحث التربوي: منهجية علمية تسعى إلى الإصلاح وتطوير التعليم، وتفعيل مساهمته في بناء المجتمع؛ من خلال بناء الإنسان وإعداده (الخليلي، 2010).

وللبحث التربوي تعريفات عدة، نظرًا لإتساع مجالاته، وتعدد أنماطه وأساليبه، غير أنها تلتقي في هدف واحد هو: تطوير العملية التربوية، وإحداث تغييرات مرغوبة في الممارسة التربوية. ومن هذه التعريفات: تعريف الطيب وبدران (2000) الذي يشير إلى أن البحث التربوي: سعيٌ منظمٌ نحو الفهم، مدفوع بحاجة أو صعوبة، وموجهة نحو مشكلة تربوية معقدة، يتجاوز الاهتمام بها الاهتمام الشخصي المباشر، ومعبَّر عنها في صيغة مشكلة.

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (2) يوليو 2020

ويذكر إبراهيم وأبو زيد (2007) أن البحث التربوي: جهود مخططة منظمة، تستهدف حل المشكلات التربوية القائمة، أو إضافة معرفة تربوية جديدة، أو توضيح أفضل الطرق لتطبيق الأفكار والنظريات في الميدان التربوي، والتي تعتمد على الأسلوب العلمي في التفكير. ويرى العمر(2008) أن البحث التربوي: دراسة علمية تعتمد المنهج العلمي المعروف، والأساليب الإحصائية الكمية والكيفية، من أجل الوصول إلى حلول، للعديد من المشكلات والقضايا التربوية.

ويتضح مما تقدم إنَّ البحث التربوي: يسعى إلى تطبيق المنهج العلمي في مجال التربية، ومن ثم فهو المصدر الرئيس للمعرفة التربوية، التي تفضي إلى تطوير المنظومة التعليمية، والتوصل إلى حلول جذرية لمشكلات الواقع التربوي، مما يؤدى إلى زيادة قدرة المؤسسات التعليمية، على إعداد مخرجات تعليمية قادرة على بناء وتطوير المجتمع؛ ولكي يفي البحث التربوي بهذه المتطلبات، يجب أن يتوافر له المقومات اللازمة للقيام بهذا الدور المهم لبناء المجتمع (Moraes et al., 2016).

ويسهم البحث التربوي – باعتباره أحد فروع البحث العلمي - في تلبية متطلبات المجتمع من خلال أهدافه الرامية إلى تطوير وإصلاح التعليم والنهوض بواقع الممارسات التربوية، ويرجع كيمز(Keams, 2004) أهمية ربط البحث التربوي بواقع الممارسات التربوية، إلى أنه في مجتمع المعرفة يتم التأكيد دائماً على المعرفة الضمنية Tacit Knowledge ، وهي معرفة تقع في دائرة خبرة الفرد، وتجاربه الذاتية، والتي تظهر في سلوكه بصورة تلقائية، ولها تأثير قوي على الممارسة التربوية للعاملين، وتتكون هذه المعرفة الضمنية، نتيجة تجريب وممارسة المعلمين، لما توصل إليه البحث التربوي من نتائج، مما يؤدى إلى تحسين خبراتهم, وإثراء معارفهم الضمنية.

وفي هذا الإطار يشير كيمز(Keams, 2004) إلى أنه في الولايات المتحدة، أصبح الإهتمام موجهًا إلى البحث التربوي، لتحقيق إصلاح النظام المدرسي الأمريكي، من خلال إعداد أدلة وقوائم بالسياسات والممارسات التربوية المرغوبة، وتحديد خصائص الممارسات التربوية الجيدة، التي أسفرت عنها نتائج البحث والدراسة، وتحقيق التنسيق والتعاون بين الباحثين والمنفذين للعملية التعليمية التعلمية.

وفى هذا السياق يشير سكران (2010) إلى أن البحث التربوي في مصر وغيرها من البلدان العربية، يعاني من أزمة حقيقية، نتيجة قصور الرؤية المجتمعية، والذي أدى بدوره إلى غياب المشاريع القومية الحضارية، وبالتالي حركة النشاط البحثي في كافة المجالات، وغياب الخريطة القومية البحثية، مما ترتب عليه القيام بالبحوث بصورة اجتهادية، والإستغراق في الجوانب الأكاديمية، والبعد عن المشكلات التربوية الواقعية، وضعف التكامل بين المعارف والعلوم والبحوث التربوية، كجزء من قصور التخطيط العلمي والرؤية الشاملة.

وذكر نصّار(2015) أن البحث التربوي يحظى بأهمية خاصة، بوصفه يستحق الوصول إلى الصورة المثلى لتربية الفرد، الذي يشكل رأس المال الفكري في مجتمع المعرفة، من خلال ما يضطلع به البحث التربوي من تطوير للممارسات التربوية، بما يكفل اكتساب المعرفة وإنتاجها وتوظيفها، كما أشار إلى أن البحث التربوي ينطوي على أربعة أهداف تتمثل: في تحسين وتجويد العمل التربوي، والإسهام في دفع عجلة التغيير، والمساعدة في تشكيل ورسم السياسة التعليمية، وإنتاج المعرفة التربوية الأصيلة.

وهناك من يرى أن صانعي القرار لا يوظفون نتائج البحوث التربوية في عملية التطوير، فقد ذكر ليفين (Levine, 2007) أن هناك فجوة بين البحوث التربوية والميدان التربوي، وهذه الفجوة شغلت كل من الباحثين والمهتمين وصانعي القرارات لعقود من الزمن في الدول الغربية، وإنَّ هذه الفجوة هي بين الثقافة الأكاديمية للباحث وفكره من جهة، وبين الثقافة الميدانية وفكر القائمين على التطوير من جهة أخرى، ومردُّ ذلك إلى ضعف انعكاس البحوث على الجوانب الرئيسة في العملية التعليمية، كتطوير التدريس، والمناهج الدراسية، والعملية التعليمية بشكل متكامل. وهناك فريق ثالث يرى بأن توظيف البحوث التربوية في الممارسات التعليمية عملية صعبة لأسباب منها:

1. التعقيدات في البحوث التربوية، مقارنة بالبحوث في العلوم الأخرى، لوجود العديد من المتغيرات التي لا يمكن دراستها تحت عملية ضبط مُحْكم، مما يِحُدُّ من الوصول الى تعميمات دقيقة.
2. ضعف التشجيع على توظيف البحوث التربوية في الميدان.
3. وجود انطباع سلبي لدى أصحاب القرار في الميدان التربوي نحو البحوث التربوية (Berliner, 2002).

وفي اجتماع الخبراء التربويين لمناقشة " دليل البحث التربوي في الوطن العربي" الذي نظمته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية (2010) أشير إلى أن البحث التربوي في الوطن العربي يواجه مشكلات عدة منها: غياب سياسات توجهه، تجعله في اتساق مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وافتقاره إلى الأصالة، إضافة إلى النقص الملحوظ في التمويل، وقلة الاستفادة من نتائجه في المجالات ذات الصلة. وقد قدم الخبراء عددًا من القضايا المتعلقة بالبحث التربوي منها: صعوبة إقناع أصحاب القرار بقيمة البحث التربوي وأهميته في توجيه السياسات التربوية، ونقص في تكوين الباحثين وتأهيلهم (الربعاني والسالمي، 2017).

وأظهرت دراسة ياتس (Yates, 2005) التي أجريت في استراليا لمعرفة مدى ارتباط البحوث التربوية بالواقع الميداني، ومدى الاستفادة منها في عملية التطوير التربوي، والتحديات التي

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (2) يوليو 2020

تواجهها، فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فجوة بين الباحثين، وراسمي السياسات التربوية، والمنفذين في الميدان، وكذلك وجود ضعف في عملية التواصل ما بين الباحثين وراسمي السياسات والمنفذين.

وأشارت نتائج دراسة ماكدونالد وآخرون (McDonald et al., 2006) إلى أن سبب الفجوة بين الباحثين والمنفذين تعود إلى المنهجيات البحثية المتبعة؛ إذ لا بدَّ من تحديدها بشكل واضح ودقيق، حتى تصبح نتائجهم ذات معنى، وفاعلية في الميدان التربوي، وكذلك إلى طبيعة الموضوعات التربوية، وصعوبة الوصول إلى نتائج دقيقة، نظرًا لوجود عوامل دخيلة كثيرة، بعضها ظاهر والآخر يصعب اكتشافه، كذلك ضعف كفايات الباحثين في مجال البحث التربوي، وافتقارهم لفهم واضح ودقيق لواقع البيئة التربوية.

ويصنف الخليلي (2010) التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربي إلى أربع فئات هي: تحديات تتصل بالباحث التربوي، مثل: ضعف الإعداد العلمي للباحثين، والأعباء التدريسية، والضغوط الإجتماعية والأسرية، والضغوط على الباحث في متطلبات الترقية لإنجاز بحوث فردية. ثم تحديات تتصل بالجامعات التي يعمل بها الباحثون، مثل: قلة الحوافز المشجعة على البحث، وغياب المساءلة عن التقصير في البحث، وقلة الميزانية المخصصة للبحث العلمي، وقلة توفر المجلات العلمية المحكمة الرصينة لنشر البحوث. وكذلك تحديات تتصل بميدان البحث منها: تعدد المشكلات التربوية، وتداخلها وتعدد محاورها، وصعوبة ضبط المتغيرات البحثية، وقلة تعاون عينات البحث مع الباحثين. وأخيرًا تحديات تتصل بالسياسات البحثية الموجهة للبحث التربوي مثل: غياب البيئة الثقافية المشجعة على البحث التربوي، واتساع الفجوة بين الباحثين والمستفيدين من البحث، وهجرة عدد من العقول ذات الكفاءات التربوية العالية إلى الخارج، نتيجة السياسات غير المشجعة لهم.

ويوضِّح عمّار(2008) بعض التحديات التي تواجه البحث التربوي، منها: وجود خلل واضح بين العرض والطلب، فعادة ما يلجأ القادة التربويون في مجال التعليم إلى الاعتماد على خبراتهم، أو على ضغوط سياسية إلى اتخاذ قرارات، أو حل مشكلات دون الاعتماد على البحوث التربوية، لذلك لجأ الباحثون من ناحية أخرى إلى الاعتماد على خبراتهم، أو تصوراتهم الشخصية في تحديد مشكلات تربوية لإجراء بحوثهم، والصواب أن تقوم العلاقة بين العرض والطلب على أساس تنظيم مؤسسي محدد، يضمن التواصل والتفاعل الحقيقي بين المسؤولين من أصحاب القرار في مجال التعليم من ناحية، وبين جماعة الباحثين من ناحية أخرى.

والتغيرات الكبرى التي حدثت في الفكر التربوي، كجزء من الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية، والتي تتطلب مراجعة الكثير من قضايا المنظومة التعليمية، وتصحيح وضع التعليم

ومخرجاته، في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، وتقتضي هذه المسؤولية إعداد خرائط بحثية، يشارك فيها كل من طرفي العرض والطلب، واعتبار المشروعات البحثية ذات أولوية رئيسية في التطوير التربوي.

وقلة التنوع في مجال البحوث التربوية، فما زالت موضوعات البحوث تقليدية، بعيدة عن معالجة الجوانب الإستراتيجية في أبعاد المنظومة التعليمية، والولوج إلى ميادين جديدة مثل: التمويل، والإدارة الحديثة، والتفاعلات في داخل المجتمع المدرسي، وفى علاقة المنظومة التعليمية بالسلطة السياسية وبغيرها، ومن ثم اتساع مجالات البحوث التربوية، بحيث لا تقتصر على مجرد المشكلات التقليدية.

وسيادة منهج بحثي واحد في مجال البحوث التربوية، وهو المعروف بالمنهج الأمبريقي، وهو منهج إن صلح في بعض الحالات فإنه قد لا يصلح لغالبيتها، نظرًا لتعقد المشكلات التربوية التي لا يمكن اقتطاعها كمفردة مستقلة عن سياقها الكلي؛ إذ لا يمكن اقتصار فهمها على مجرد إعداد استبانة لاستطلاع الرأي من عينة محدودة، متناسية بذلك المناهج البحثية الأخرى التي تحيط بالمشكلة، من المنظور التاريخي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي، مستخدمة المقاربات التحليلية والجدلية، وتصور البدائل المتاحة والممكنة، وهذا يتطلب التجديد في المناهج البحثية المستخدمة.

والإخلال بالجانب الأخلاقي عند البعض في عمليات إجراء البحوث التربوية، يتمثل في أشكال متنوعة من الفهلوة، أو الإنتحال، أو التلفيق، أو ما يعرف بالضلالات الإحصائية، من إيراد أو حذف بيانات إحصائية مهمة، لكي تتماشى مع النتائج التي يرغب فيها الباحث، وهذا يتطلب الكثير من القيم، التي يمكن تكثيفها في فضيلة الأمانة العلمية لدى الباحثين.

وقد ذكر هارلين وكريك (Harlen & Crick, 2004) في دراسته التي ركز فيها على العلاقة بين البحوث التربوية، وبين صانعي السياسات التربوية، أن هناك العديد من الإنتقادات الموجهة للبحوث والدراسات التربوية منها: إن الباحثين بعيدون كل البعد عن الواقع التربوي والتطبيق، وغير ناشطين بالتعاون مع المستفيدين من تلك البحوث والدراسات التربوية، وكذلك ضعف الإتصال بين الباحثين والمستشارين والموظفين في مراكز صنع القرار، إضافة إلى ضعف طرق توصيل المعلومات الموجودة في نتائج هذه البحوث إلى المستفيدين منها.

وأوضح هارلين وكريك (Harlen & Crick, 2004) أن صانعي السياسات التربوية؛ لا يستخدمون البحوث والدراسات التربوية لرسم سياساتهم التربوية، ولا يلجأون لها لعدة أسباب منها: القيود التي تقيد عمل صانعي السياسات التربوية. ثم تناقض القيم، وإختلاف الأساليب المتبعة بين الباحثين وصانعي السياسات التربوية، والذي يؤدي إلى وجود فجوة بينهما (العمري ونوافله، 2011).

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (2) يوليو 2020

ويذكر روجرز(Rogers, 2003) أن ربط البحث التربوي بواقع الممارسات التربوية في استراليا، يتخذ أشكالًا ثلاثة، يتم من خلالها التفاعل بين الباحثين وصناع السياسة التعليمية والممارسين لها وهذه الأشكال هي: أولاً: إنتاج المعرفة التربوية التقليدية traditional knowledge production من خلال البحوث الأساسية. ثانيًا: الإصلاح والتجديد للواقع التربوي من خلال البحوث التطبيقية. ثالثًا: البحوث التربوية الموجهة نحو المستخدم user-oriented Research والتي تركز على موضوعات وقضايا تربوية محددة، يحتاجها القائمون على العملية التعليمية التعلمية.

وجاء في دراسة بوكميش (2014) والتي هدفت إلى تسليط الضوء على أهم المعوقات التي تحول دون توظيف نتائج البحث العلمي في خدمة التنمية بالعالم العربي، أشار إلى مجموعة من المعوقات من أهمها: غياب رؤيا واضحة للتنمية، وغياب أو قصور في أهداف واستراتيجيات البحث العلمي، وضعف التمويل المالي للبحث العلمي، ووجود فجوة بين هيئات البحث والبيئة المحيطة، عدم ربط نتائج البحث بالتنمية. وضعف الإنتاج العلمي في الوطن العربي، وعدم تثمين نتائج البحث العلمي.

فجملة التحديات هذه والتي تواجه البحث التربوي، تؤثر بطبيعة الحال على مخرجاته، وتؤدي إلى ضعف التفاعل بينه وبين النظام التعليمي؛ مما ترتب عليه ضعف تأثير نتائج البحوث على واقع الممارسات التربوية، ووجود انفصام بين النظرية والتطبيق في مجال البحث التربوي.

وعلى الرغم من تغير توجهات البحث ومجالاته في التربية بين الحين والآخر، تبعا لتغير السياق الثقافي والإجتماعي والفكر التربوي السائد والذي أشار إليه دي جونج (De jong, 2007) فإن الحاجة تقتضي وقفة نقدية، ومراجعة شاملة لهذا الجهد البحثي، ومحاولة معرفة أين وصلت التربية؛ إذ إن مراجعة البحوث السابقة وتحليلها، سواء أكان ذلك للمجالات التي بُحِثتُ فيها أم للمنهجية المستخدمة، أم للنتائج والتوصيات أم لتطبيقها في الواقع العملي، يعد أساسًا يرتكز علية التخطيط للبحوث في المستقبل، علمًا بأن هذه البحوث شملت مجالات عدة منها : إعداد المعلم، والطالب، والتعليم، والمدارس، والمناهج، والكتب المدرسية، ومتغيرات الفصل الدراسي، والتقويم، والتطوير، وتكنولوجيا التعليم ، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها (أبو علام، 2007).

فهناك حاجة ماسة إلى تشخيص الصورة الحقيقية لحالة التعليم والإعداد العلمي لأبناء الأمة، للوقوف على مصادر الطاقة الذهنية المستغلة، والطاقات الذهنية غير المستغلة، وهناك حاجة إلى التعرف على المشكلات، وما تتطلبه من حلول علمية وعملية وفنية، حتى يمكن مواجهة التطورات الكبيرة والتغيرات المنتظرة، نتيجة التصنيع والتطوير والتحول الاجتماعي، كذلك أدركت الكثير من الدول أهمية البحث والتخطيط، فأنشأت وزارات للبحث العلمي والتخطيط التربوي،

فالبحث والتطوير دعامة رئيسة لأي تطور علمي وتربوي وتقني؛ لذلك يعد مستوى الإهتمام بالبحث والتطوير أحد المؤشرات الرئيسة لطبيعة التطور في المجتمع (الجرجاوي وحمّاد، 2005).

مفهوم صياغة القرارات

ظهرت مدرسة اتخاذ القرارات عام 1938 حين ظهر كتاب " وظائف المديرين" لمؤلفه "تشتربرنارد"، وفي عام 1947 ظهر كذلك كتاب " السلوك القيادي" لمؤلفه هربرت سايمون، حيث احدثا تطورًا كبيرًا في الفكر الإداري، فكانا بمثابة حجر الأساس في النظر إلى التنظيم والإدارة، باعتبارها نظامًا إجتماعيًا يقوم على اتخاذ القرارات (طعمة، 2006).

فقد أورد بعض الباحثين والكتّاب، بعض التعريفات التي توضح مفهوم صياغة القرار منها: صياغة القرار هي: العملية التي يتم بمقتضاها اختيار أحسن البدائل المتاحة لحل مشكلة معينة، أو مواجهة موقف يتطلب ذلك، بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل، وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة ضمن معطيات بيئة التنظيم (حسين، 2005).

فعملية صياغة أو اتخاذ القرار، تتعلق بالتطورات، والأحداث الجارية حتى لحظة الاختيار وما يليها، فهي خطوات متتابعة يستخدمها متخذ القرار للوصول إلى اختيار القرار الأنسب؛ لذا فصياغة القرار هو آخر مرحلة بعد اختيار البديل الأنسب (قاسم، 2011).

خطوات صياغة القرار

وتمر عملية صياغة القرار بخطوات هي: تحديد المشكلة: وهي الخطوة الأولى في عملية اتخاذ القرارات، وتحديد أهمية المشكلة من خلال جمع المعلومات التي تساعدنا في وضع البدائل المناسبة لحل المشكلة، والبحث عن البدائل وتقييمها: وهي الحلول الممكنة أمام متخذ القرار لحل المشكلة، واختيار البديل الأنسب، من خلال المفاضلة بين البدائل المطروحة، متابعة تنفيذ القرار وتقييمة، وهي محصلة الخطوات السابقة، تقديم التغذية الراجعة وتقييم نتائج القرار، وهي من أهم عوامل النجاح وتحقيق الأهداف، وذلك لمعرفة الأثار الناجمة عن تنفيذ القرار، ولعملية اتخاذ القرار أنماط عدة منها: النمط الإستبدادي(الأوتوقراطي)، والنمط الديمقراطي، ونمط المشاورة(الشورى)، ونمط المشاركة (الحوراني، 2013).

الخصائص العامة لصياغة القرارات التربوية

ومن خصائص العامة لصياغة القرارات التربوية نذكر ما يأتي:

1. صياغة القرار سلوك هادف. صياغة القرار عملية عقلية وتفكيرية منتظمة. صياغة القرار عملية فنية في وقت واحد. صياغة القرار عملية إنسانية تهدف إلى إشباعٍ للحاجات الأساسية. صياغة القرار عملية دينامية ومستمرة ومترابطة. صياغة القرار عملية تتأثر بشخصية متخذ القرار

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (2) يوليو 2020

ودوافعه وميوله واتجاهاته. صياغة القرار يشمل جوانب الإدارة التربوية بكافة وظائفها من تخطيط، وتنظيم، وتوجيه، ورقابة، ومتابعة، وتقويم (ياغي، 2010).

2. خصائص المعلومات التي يحتاجها المدير لصياغة القرارات: من الخصائص العامة التي يحتاجها المدير لصياغة قرارته نذكر ما يلي: الدقة والخلو من الخطأ في المعلومات، التوقيت السليم وفي الوقت المناسب، الشمول وتوفر المعلومات الأساسية، الملائمة لما يحتاجه متخذ القرار، عدم التحيز (الموضوعية)، القابلية للقياس في شكل كمي (الهزايمة، 2009).

وقد تم إجراء العديد من الدراسات التي هدفت إلى التعرف على معوقات توظيف نتائج البحث التربوي، كدراسة مولوج ومولوج (2018) والتي هدفت إلى تحديد الأهمية النسبية لمعوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية. بلغت عينة الدراسة (65) باحثًا من باحثي التربية في الجامعات الجزائرية، وأشارت نتائج الدراسة إلى: إن أكثر المعوقات هي: المعوقات المنهجية بنسبة (84.41)، ثم المعوقات الشخصية بنسبة (80.71)، ثم المعوقات التمويلية بنسبة (80.35)، وأخيرًا المعوقات التنظيمية والإدارية بنسبة (76.87)، كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في الأهمية النسبية لطبيعة معوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية تعزى لمتغيرات (الرتبة العلمية، عدد سنوات الخبرة، دور الباحث في عملية النشر).

وقد هدفت دراسة أحمد (2017) إلى التعرف على مشكلات البحث العلمي من وجهة نظر أساتذة العلوم الإجتماعية، والتعرف على أثر متغيرات الدراسة، (الجنس، الرتبة العلمية، التخصص، الأقدمية)؛ ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد مقياس مكون من (20) فقرة، يتضمن (20) مشكلة من مشكلات البحث، وزّع على عينة مكونة من (30) أستاذًا من معهد العلوم الإجتماعية، بالمركز الجامعي في غليزان بالجزائر؛ وأظهرت نتائج الدراسة: وجود درجة مرتفعة من مشكلات البحث العلمي بالجامعات الجزائرية؛ ولا توجد فروق داله إحصائية في تقديرات الأساتذة لمشكلات البحث العلمي تعزى لمتغيرات، الجنس، والرتبة العلمية والخبرة، والتخصص.

وهدفت دراسة الربعاني والسالمي (2017) التعرف إلى دور البحوث التربوية في الدراسات الإجتماعية والتربية الإسلامية في عملية التطوير التربوي بسلطنة عُمان، والتحديات التي تواجهها من وجهة نظر المتخصصين. تكونت عينة الدراسة من (105) من المتخصصين في الدراسات الإجتماعية والتربية الإسلامية، جُمعت البيانات بواسطة استبانة مكونة من (52) فقرة، وزعت على (6) مجالات؛ وأظهرت نتائج الدراسة أن البحوث التربوية تسهم بدرجة متوسطة في عملية التطوير التربوي في سلطنة عُمان، وكما أشارت النتائج إلى أن هناك عددًا من المعوقات التي تحول دون الإستفادة الكبيرة من البحوث التربوية، منها ما يرتبط بالبحوث التربوية نفسها، ومنها ما يرتبط بالميدان التربوي.

وهدفت دراسة السكران (2012) التعرف إلى عوائق تفعيل نتائج البحوث التربوية في الميدان، والتوصل إلى إجراءات وأساليب تساهم في الحد من عوائق تفعيل نتائج البحوث التربوية في ميدان التربية والتعليم، وقد تكونت عينة الدراسة، من جميع أعضاء مجلس الشؤون التربوية بمنطقة الرياض التعليمية، واستخدم الباحث أداة المقابلة لجمع المعلومات، وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج منها: إنّ واقع تفعيل نتائج البحوث التربوية في ميدان التربية والتعليم بمدينة الرياض يتم بدرجة محدودة جدًا، كذلك تتمركز عوائق تفعيل نتائج البحوث التربوية في الميدان حول بعض العوامل الإجتماعية والإدارية، وعوامل تعود للبحث التربوي، وبعض العوامل الإقتصادية.

وهدفت دراسة الزيان (2011) التعرف إلى معوقات البحث التربوي في جامعة غزة. بلغت عينة الدراسة (40) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس من جامعة عزة، وأظهرت النتائج: وجود فروق ذات دلالة إحصائية، في تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمعوقات البحث التربوي، المادية والمعنوية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ولصالح حملة الدكتوراة، كذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير التخصص.

وهدفت دراسة قسيس وآخرون (2009) التعرف إلى معوقات توظيف البحوث التربوية، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية، في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، في ظل متغيرات الدراسة، تكونت أداة الدراسة: من(54) فقرة، وتكونت عينة الدراسة: من(120) عضو هيئة تدريس من الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، وأظهرت نتائج الدراسة: أن تقديرات أفراد مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس، لمعوقات توظيف البحوث التربوية جاءت بدرجة مرتفعة، وكانت المعوقات المتعلقة بصانعي القرارات التربوية، هي الأعلى من بين معوقات توظيف البحوث التربوية، وأظهرت النتائج: إنّ هناك اختلافًا في تقديرات أفراد مجتمع الدراسة لمعوقات توظيف البحوث التربوية حسب متغيرات الدراسة.

وهدفت دراسة موراييس وآخرون (Moraes et al., 2016) التعرف على أثر منهج البحث العلمي في تطوير الكفاءة العلمية لطالبة التمريض في جنوب البرازيل، وتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والإستكشافي والمنهج النوعي، حيث يتم إنتاج البيانات في تخرج طالب التمريض على ثلاث مراحل، حيث تم في المرحلة الأولى: مراجعة الأبحاث التي تم إجراؤها في مجلات التخطيط والتنمية، وفي المرحلة الثانية: تم إجراء مقابلة مع منسقي الأبحاث في كلية التمريض، أما المرحلة الثالثة: كانت عبارة عن إجراء مجموعة من المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس في الكلية، وأظهرت النتائج: إنّ إتباع المنهج المتكامل في البحث العلمي يساهم في تطوير العملية التدريسية وتساهم في زيادة فعالية تدريس التفكير.

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (2) يوليو 2020

وهدفت دراسة ويتي (Whitty, 2006) التعرف إلى الانتقادات الموجهة للبحوث التربوية، التي أجريت في السنوات الأخيرة، من قبل الحكومة البريطانية، وعن إسهامات عدد محدد من البحوث التربوية في تطوير السياسات التربوية، وقد ركزت الدراسة على وآقع عملية صنع السياسات التربوية، والصعوبات التي تعيق هذه العملية، وحث الباحثين على أن تحدد الحكومة، الشكل الكامل للدراسات والبحوث التي يقدمونها؛ مما يعود بالفائدة المباشرة على الحكومة، التي ستعمل على تبني تلك النتائج والتوصيات، وتطبيقها في الميدان التربوي.

وركزت دراسة هارلين وكريك (Harlen & Crick, 2004) والتي أجريت في ولاية كلورادو في الولايات المتحدة الأمريكية، على العلاقة بين البحوث التربوية وبين صنع السياسات التربوية. وأشار الباحثان إلى العديد من الانتقادات الموجهة للبحوث والدراسات التربوية منها: الإجراءات المحدودة في جمع البيانات والمعلومات (كالإعتماد على الاستبانات) فقط، والباحثون غير نشيطين بالتعاون مع المستفيدين من تلك البحوث والدراسات التربوية، ومعالجة قضايا غير مركزية لا علاقة لها في صنع السياسات التربوية، وضعف الاتصال بين الباحثين والمستشارين والموظفين في الوزارات التربوية.

وركزت دراسة جينسبيرغ وجوروستياغا (Ginsburg & Gorostiaga, 2001) على مدى فاعلية الاتصال بين أصحاب النظريات والباحثين من جهة، وبين صانعي السياسات التربوية في بريطانيا وممارسي مهنة التعليم من جهة أخرى. وتوصلت الدراسة إلى: ضرورة إعداد بحوث موجهة وفقًا لقرارات صانعي السياسات التربوية. مشاركة صانعي السياسات والقرارات التربوية وممارسي مهنة التعليم، في نشاطات أصحاب النظريات والباحثين؛ لإنتاج دراسات وأبحاث مشتركة ومشاركة أصحاب النظريات والباحثين، في رسم السياسات وتقديم النصائح لممارسي مهنة التعليم؛ لإنتاج أبحاث ودراسات جماعية تمتاز بالتطبيق العملي.

وهدفت دراسة سالمونز (Salmons, 2000) إلى الكشف عن نوعية الدراسات والبحوث ومدى إمكانية تطبيقها لتحسين سياسات التعليم وممارسة مهنة التعليم. إضافة إلى مراقبة اللغة المستخدمة والأسلوب المتبع في إعداد الدراسات والبحوث الأكاديمية، من خلال تحليل (56) من الدراسات والبحوث المنشورة في مجلة الدراسات التعليمية، في المجلدات رقم (20،21،22)، للسنوات (1994،1995،1996). وذلك باستخدام معايير محددة، لتحديد ما إذا كان محتوى هذه الدراسات والبحوث المنشورة له معان ضمنية وتطبيقات في ممارسة مهنة التعليم، وله علاقة مباشرة في تحسين هذه الممارسة من وجهة نظر الباحث نفسه وأشارت نتائج الدراسة إلى: أن (89%) من الدراسات بحثت في المواضيع المتعلقة بالسياسات التعليمية، وممارسة مهنة التعليم.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكننا القول إن أهداف الدراسات السابقة قد تعددت تبعًا لطبيعة المشكلة التي تناولتها، فنجد أن كل دراسة من الدراسات السابقة، قد ركزت على جانب من جوانب موضوع البحوث التربوية ومعوقاتها، فدراسة أحمد (2017) هدفت إلى تقصي مشكلات البحث العلمي بالجامعات الجزائرية، ، وأما دراسة الربعاني والسالمي (2017) التي هدفت التعرف إلى دور البحوث التربوية في عملية التطوير التربوي، والتحديات التي تواجهها، وأما دراسة السكران (2012) فقد هدفت الإلى تفعيل نتائج البحث التربوي في ميدان التربية والتعليم بمدينة الرياض، ودراسة قسيس وآخرون (2009) بحثت في معوقات توظيف البحوث التربوية، أما دراسة جينسبيرغ وجوروستياغا (Ginsburg & Gorostiaga, 2001) فهدفت إلى تقصي مدى فاعلية الإتصالات بين أصحاب النظريات والباحثين من جهة، وبين صانعي السياسات التربوية في بريطانيا، وممارسي مهنة التعليم من جهة أخرى. بينما استهدفت الدراسة الحالية معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية، وهي بهذا تختلف عن الدراسات السابقة من حيث الهدف ومجتمع الدراسة، بينما اتفقت معها في المنهجية المستخدمة والمتمثلة في المنهج الوصفي المسحي.

مشكلة الدراسة

عظمت مسؤولية المنظمات التربوية، بعد مواجهتها لمجموعة من التحديات التي تدفعها نحو التغيير والتطوير، تلك التحديات التي أفرزتها التغيرات والتحوُّلات الكبيرة في جميع مجالات الحياة، مما زاد الحاجة إلى تعزيز قدرة هذه المنظمات من أجل البقاء والمنافسة، في ظل التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. ووزارة التربية والتعليم الأردنية، هي إحدى أكبر وأهم المنظمات التربوية الأردنية، فهي الرافد الرئيس لجميع المنظمات الأخرى، وهي الجهة التي يتطلع إليها المجتمع دومًا؛ لإحداث التغيير والتطوير في سلوك الأبناء، وإعدادهم للمراحل التعليمية اللاحقة، وتنمية طاقاتهم. إلا أن هناك شعورًا بأن عملية التطوير في الميدان التربوي عمومًا لا يزال دورها تقليديًا، مركزًا على آراء وخبرات العاملين في الوزارة، ومهملاً الإنتاج العلمي للبحوث التربوية، فهناك خللاً يتطلب العلاج، وفي اجتماع الخبراء التربويين لمناقشة " دليل البحث التربوي في الوطن العربي" الذي نظمته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية (2010) أشير إلى أن البحث التربوي في الوطن العربي، يواجه مشكلات عدة منها: غياب سياسات توجهه، وتجعله في اتساق مع السياسات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية، وافتقاره إلى الأصالة، إضافة إلى النقص الملاحظ في التمويل، وقلة الإستفادة من نتائجه في المجالات ذات الصلة، ولا شك أن ذلك يحتاج إلى إرادة قوية، وإلى تظافر لجهود جميع الأطراف(منتجي ومستهلكي المعرفة)، عندها

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (2) يوليو 2020

سوف نصل إلى قرارات تربوية مدروسة نافعة فاعلة في الميدان التربوي، وبالتالي تتحول وزارة التربية والتعليم إلى شريك اجتماعي، تقاسم المجتمع الأردني همومه وتطلعاته.

وأظهرت دراسة ياتيس (Yates, 2005) التي أجريت في استراليا، لمعرفة مدى ارتباط البحوث التربوية بالواقع الميداني، ومدى الاستفادة منها في عملية التطوير التربوي، والتحديات التي تواجهها، فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فجوة بين الباحثين وراسمي السياسات التربوية، والمنفذين في الميدان، وجود ضعف في عملية التواصل بين الباحثين وراسمي السياسات، والمنفذين. أشار عمّار (2008) في دراسته إلى بعض التحديات التي تواجه البحث التربوي، منها: وجود خلل واضح بين العرض والطلب، فعادة ما يلجأ القادة التربويون في مجال التعليم إلى الاعتماد على خبراتهم، أو على ضغوط سياسية إلى اتخاذ قراراتهم، أو حل مشكلات دون الإعتماد على البحوث التربوية.

وهدفت دراسة السكران (2012) التعرف إلى عوائق تفعيل نتائج البحوث التربوية في الميدان، والتوصل إلى إجراءات وأساليب تساهم في الحد من عوائق تفعيل نتائج البحوث التربوية في ميدان التربية والتعليم. وهدفت دراسة الزيان (2011) التعرف إلى معوقات البحث التربوي ، والأردن كغيره من الدول العربية، يعاني من معوقات تفعيل نتائج البحوث التربوية في الميدان التربوي، وتطبيق نتائجه، علمًا بأنها السبيل الوحيد لمواجهة كل التحديات الآنية والمستقبلية، إلا أن هناك بعض المعيقات التي تعترض تطبيق نتائج هذه البحوث في القرارات التربوية، وهذا يعود بالسلب على تحقيق المجتمع الأردني لأهدافه، وعلى هذا الأساس، تبحث هذه الدراسة في التعرف على المعوقات التي تعترض توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية، في وزارة التربية والتعليم الأردنية".

وعليه يمكن حصر مشكلة الدراسة بالإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما درجة المعوقات التي تعترض توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية؟
2. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المعوقات التي تعترض توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية، تعزى (لمتغيرات عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي)؟

أهداف الدراسة

1. الكشف عن درجة المعوقات التي تعترض توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات التربوية، في وزارة التربية والتعليم الأردنية. من خلال المجالات الآتية: المعوقات المتعلقة باستثمار مصادر المعرفة البحثية، ومعوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها، ومعوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية.
2. التعرف على الإختلاف في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة من القادة التربويين، في المعيقات التي تعترض توظيف نتائج البحوث التربوية، في صياغة القرارات في وزارة التربية والتعليم الأردنية، والتي تعزى لمتغيرات الدراسة (الخبرة، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي).

أهمية الدراسة

1. تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي سوف تتناوله وهو: معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية.
2. التعرف على معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية، يمكن أن يساعد الجهات المسؤولة في وزارة التربية والتعليم الأردنية، في إدراك هذه المعوقات، وبالتالي إمكانية التدخل لتذليل تلك المعوقات.
3. ولعل ما يؤكد أهمية هذه الدراسة، من الناحية النظرية – في حدود علم الباحث- تفردها بدراسة معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية، وعلاقتها ببعض المتغيرات.
4. إثراء الأدب التربوي الذي يتناول معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية، من خلال النتائج التي ستكشف عنها الدراسة، والتي ستساهم في إيجاد حلول مقترحة وتوصيات للتخلص من هذه المعيقات أو التخفيف من حدتها.

حدود الدراسة

1. الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة على عينة من القيادات التربوية العاملة في وزارة التربية والتعليم الأردنية (وزير أو أمين عام، مدير إدارة، رئيس قسم).
2. الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني، من العام الدراسي 2017/2018م

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (2) يوليو 2020

مصطلحات الدراسة

المعوقات: هي مجموعة المشكلات أو الصعوبات (المتعلقة باستثمار مصادر المعرفة البحثية، أو معوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها، أو معوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية) التي تعترض استخدام نتائج البحوث التربوية في القرارات الإدارية، ووجود هذه المعيقات يؤدي إلى التأثير السلبي على هذه القرارات بوكميش (2014).

وتعرف المعوقات إجرائيًا: بأنها العقبات أو الصعوبات التي تؤدي إلى عرقلة تطبيق نتائج البحوث التربوية، في القرارات الصادرة عن القيادات التربوية، في وزارة التربية والتعليم الأردنية؛ مما ينعكس سلبًا على تطوير العملية التعليمية فيها، وتقاس في هذه الدراسة من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة على بنود أداة الدراسة.

البحث التربوي: جهود مخططة منظمة، تستهدف حل المشكلات التربوية القائمة، أو إضافة معرفة تربوية جديدة، أو توضيح أفضل الطرق لتطبيق الأفكار، والنظريات في الميدان التربوي، والتي تعتمد على الأسلوب العلمي في التفكير (إبراهيم وأبو زيد، 2007).

ويعرف البحث التربوي إجرائيًا: بأنه ما يقوم به الباحثون التربويون، من دراسات وفق المنهج العلمي، وتكون هذه الدراسات صالحة للعرض في المؤتمرات العلمية المحكمة، أو قابلة للنشر في المجلات العلمية المحكمة، وتضيف إلى المعرفة الإنسانية إضافة جديدة، ويستفاد من نتائجها في دراسات لاحقة، وتسهم في تطوير المجال الذي تناولته.

القرارات التربوية: العملية التي يتم بمقتضاها اختيار أحسن البدائل المتاحة لحل مشكلة معينة، أو مواجهة موقف يتطلب ذلك، بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل، وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة، ضمن معطيات بيئة التنظيم (حسين، 2005).

وتعرف القرارات التربوية إجرائيًا: بأنها ما يصدر عن وزارة التربية والتعليم من تعليمات، تخص العملية التعليمية التعلمية، وتعمّم على مختلف أقسام الوزارة ومديرياتها، وتطالب بالإلتزام بما جاء فيها، وتحاسب على أي تقصير في تنفيذها.

القيادات التربوية: وهم الصفُّ الأول (وزير، آمين عام، مدراء الدوائر، رؤساء الأقسام) من المسؤولين عن صياغة القرارات، وإعطاء التعليمات التي تخص عملية التعلم والتعليم، والتي تصدر عن وزارة التربية والتعليم الأردنية.

منهجية الدراسة

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لأن الهدف من هذه الدراسة وصف معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية، ومن ثم تحليلها، للتعرف على هذه المعيقات ثم العمل على تذليلها، والمنهج الوصفي يعتمد على دراسة الواقع ويهتم بوصفه وصفًا دقيقًا، ويعبر عنه تعبيرًا كيفيًا أو كميًا؛ لذا يعد المنهج الوصفي التحليلي مناسبا لطبيعة هذه الدراسة، وأهدافها عبد الحق وآخرون،(2012).

مجتمع وعينة الدراسة

تألف مجتمع الدراسة، من جميع القادة التربويين (وزير أو أمين عام، مدراء الدوائر، ورؤساء الأقسام) في وزارة التربية والتعليم الأردنية، للفصل الثاني من العام الدراسي2017/ 2018 حيث بلغ عددهم (120) قائدًا تربويًا. قام الباحث باختيار عينة طبقية عشوائية، تتناسب وعدد القادة التربويين في وزارة التربية والتعليم الأردنية، أي ما نسبته (41%) من مجموع القادة التربويين في وزارة التربية والتعليم. وبلغ حجم العينة من القادة التربويين(50) قائدًا تربويًا، والجدول 1 يبين توزيعهم حسب المتغيرات التصنيفية.

جدول 1

توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات التصنيفية (ن=50)

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
الخبرة	أقل من 10 سنوات	26	52.0
	10 سنوات فأكثر	24	48.0
	المجموع	50	100.0
المسمى الوظيفي	أمين عام /وزير	3	6.0
	مدير إدارة	15	30.0
	رئيس قسم	32	64.0
	المجموع	50	100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	26	52.0
	ماجستير	20	40.0
	دكتوراه	4	8.0
	المجموع	50	100.0

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (2) يوليو 2020

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بجمع البيانات من أفراد العينة، وتم بناء أداة الدراسة وتمثلت باستبانة، استنادًا لمراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، وتم التحقق من صدقها بعد عرضها على عدد من المختصين، بلغ عددهم (10) محكمين، من أعضاء هيئة التدريس والباحثين والقيادات التربوية، وتم الأخذ بملاحظاتهم بشأن الفقرات التي تقل نسبة الموافقة عليها عن (75%). وبعد الأخذ بملاحظات المحكمين الخاصة بتعديل بعض الفقرات، وإضافة أو حذف البعض الآخر، فقد اشتملت الصورة النهائية للاستبانة على (26) فقرة. وزعت على ثلاثة مجالات: المعوقات المتعلقة باستثمار مصادر المعرفة البحثية، وتكون من (12) فقرة، ومعوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها، وتكون من (7) فقرات، ومعوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية، وتكون من (7) فقرات؛ ولتحليل البيانات تم الإعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة عن الأسئلة وذلك حسب المبين في الجدول 2.

جدول 2

مستويات ليكرت في الاستبانة

الدرجة	1	2	3	4	5
مستوى الموافقة	قليلة جدا	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدا

وتم التحقق من ثبات أداة الدراسة بطريقتين هما: طريقة الاتساق الداخلي، باستخدام معادلة (كرونباخ ألفا) على جميع فقرات مجالات الدراسة، فقد تراوحت بين(0.91-0.97)، وتعتبر نسبة جيدة لأغراض تعميم نتائج الدراسة الحالية، وبطريقة الاختبار وإعادة الاختبار، على عينة بلغت(15) قائدًا تربويًا، من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، بفارق زمني مقداره أسبوعان، وكانت قيمة الثبات للاستبانة (0,88)، واعتبر الباحث ما تحقق للمقياس بصورته النهائية من دلالات صدق وثبات كافيًا لأغراض الدراسة الحالية.

متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة.

اشتملت هذه الدراسة على ثلاثة متغيرات مستقلة هي:

1- الخبرة: ولها مستويان (أقل من 10سنوات، 10 سنوات فأكثر).
2- الرتبة العلمية: ولها ثلاثة مستويات: (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراة).
3- المسمى الوظيفي: وله ثلاثة مستويات:(وزير أو أمين عام، مدير إدارة، رئيس قسم).

المتغيرات التابعة.

وهي الدرجة المعبرة عن معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية. وفقًا للمجالات الواردة في الدراسة.

إجراءات التطبيق النهائي

بعد توافر جميع الشروط التي أوضحت إمكانية إجراء الدراسة بالصورة الصحيحة، قام الباحث بتنفيذ إجراءات التطبيق النهائي. وكان يسبق عملية التوزيع لقاءات مع القيادات التربوية وحسب أوقات فراغهم؛ لتوضيح أهمية هذه الدراسة وضرورة التعاون بشأنها، وطريقة تعبئة الاستبانة، وإن المعلومات التي سيحصل عليها الباحث ستعامل بسرية تامة، وهي لأغراض البحث العلمي فقط. واستخدم الباحث أسلوب الاتصال المباشر بتسليم كل مستجيب نسخة بيده، وبعد أسبوعين من تاريخ التوزيع، تم جمعها بالطريقة نفسها، وبعد ذلك قام الباحث بحصر العدد النهائي للاستبانات المرتجعة، بعد استبعاد الاستبانات غير الصالحة للتحليل الإحصائي، حيث لم تسترجع (3) استبانات، وتم استبعاد استبانة واحدة لعدم اكتمال الاستجابة، واستبعاد استبانة أخرى كانت الإجابة فيها مشوهة. وبذلك أصبحت العينة الخاضعة للتحليل الإحصائي (45) استبانة. تم تحليل البيانات عن طريق استخدام الحاسوب SPSS .

المعيار الإحصائي: ولتفسير تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الأداة، تم استخدام المعيار الإحصائي الآتي كما هو موضح في جدول 3.

جدول 3

مقياس تحديد مستوى الملائمة للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	درجة التقييم
من1- أقل من 2.33	منخفضة
من 2,33- أقل من 3.67	متوسطة
من 3.67 - 5	مرتفعة

عرض النتائج ومناقشتها

أولًا النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

ما درجة المعوقات التي تعترض توظيف نتائج البحوث التربوية، في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية، في وزارة التربية والتعليم الأردنية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية، جدول (4) يوضح ذلك.

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (2) يوليو 2020

جدول 4

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لإجابات أفراد العينة عن معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية مرتبة تنازليًا

الرتبة	الرقم	معوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	1	استثمار مصادر المعرفة البحثية.	4.78	0.50	مرتفعة
2	2	نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها.	4.77	0.59	مرتفعة
3	3	نظام المستخدمين للمعرفة البحثية.	4.75	0.42	مرتفعة
		الأداة ككل.	4.78	0.49	مرتفعة

يظهر من الجدول 4 إن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية تراوحت بين (4.75 -4.78) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع المجالات، فقد جاء في المرتبة الأولى"معوقات استثمار مصادر المعرفة البحثية " بمتوسط حسابي (4.78)، وفي المرتبة الثانية جاء "معوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها " بمتوسط حسابي (4.77)، وجاء في المرتبة الثالثة " نظام المستخدمين للمعرفة البحثية " بمتوسط حسابي (4.75)، وبلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (4.78) بدرجة تقييم مرتفعة.

وقد تعزى هذه النتيجة ربما إلى عدم وجود خطة شاملة للبحث التربوي على مستوى الوزارة، وربما لعدم وجود تنسيق وتعاون بين الباحثين وبين القادة التربويين المستفيدين من نتائج وتوصيات هذه البحوث، وربما لعدم وجود أو توفر مركز للمعلومات، يسمح للقادة التربويين من صانعي القرار، بالاطلاع والاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسات والبحوث التربوية الحديثة، وما ينشر محليًا أو دوليًا للاستفادة من نتائجها وتوصياتها عند وضعهم للسياسات التربوية، واتخاذ قراراتهم لمواجهة حاجات عملية التعلم والتعليم، وبالتالي حاجات المجتمع. وقد تشابهت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة قسيس وآخرون (2009) التي أشارت نتائجها: إلى أن تقديرات أفراد مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية لمعوقات توظيف البحوث التربوية جاءت بدرجة تقدير مرتفعة. كما اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة أحمد (2017) التي أشارت إلى وجود درجة مرتفعة من معوقات البحث العلمي بالجامعات الجزائرية، واختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة السكران (2012) التي أشارت إلى أن واقع تفعيل نتائج البحوث التربوية في ميدان التربية والتعليم بمدينة الرياض يتم بدرجة محدودة جدًا. وكذلك اختلفت مع ما توصلت إليه دراسة الربعاني والسالمي (2017) حيث أظهرت نتائجها أن البحوث التربوية تسهم بدرجة متوسطة في عملية التطوير التربوي في سلطنة عُمان، وهذا الاختلاف ربما يعود لظروف اقتصادية أو اجتماعية.

أما وقوع مجال "معوقات استثمار مصادر المعرفة البحثية" في المرتبة الأولى، وبدرجة تقييم مرتفعة، فربما لحاجة مصادر المعرفة البحثية إلى النفقات المالية الكبيرة؛ كي تستثمر نتائجها في السياسات والقرارات التربوية، وهذا جزء مما تعانيه وزارة التربية والتعليم الأردنية وهو شح الموارد المالية، وربما إلى عدم ثقة أصحاب القرار في الوزارة، بنتائج البحوث التربوية، لأسباب عديدة منها: عدم إشرافهم على هذه الأبحاث، أو لعدم ثقتهم بالجهات التي تقوم على هذه الأبحاث، وربما لعدم اشتراكهم في إجراء هذه الأبحاث، وربما لعدم ملامسة هذه الأبحاث للحاجات الفعلية لأصحاب القرار، وربما لحاجة مصادر المعرفة البحثية إلى باحثين مدربين ومؤهلين للقيام بهذه المهام. وأما وقوع مجال" نظام المستخدمين للمعرفة البحثية" في المرتبة الأخيرة، وبدرجة تقدير مرتفعة، فربما يعود إلى عدم توفر الصلاحيات لدى مستخدمي المعرفة البحثية لاستخدام وتوظيف هذه المعرفة في قراراتهم، وربما لعدم معرفتهم بمخرجات توظيف هذه المعرفة على الميدان التربوي آنيًا ومستقبليًا، وربما للتكلفة المرتفعة التي تبنى على استخدام هذه المعرفة، وربما لكون نتائج وتوصيات البحوث التربوية لا تتماشى مع الاتجاهات والسياسات التربوية المتبعة.

وتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات كل معوق من المعوقات على حدا، والجداول 5-7 توضح ذلك.

جدول 5

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لإجابات أفراد العينة عن فقرات "معوقات متعلقة باستثمار مصادر المعرفة البحثية" مرتبة تنازليًا

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	1	قلة المخصصات المالية التي تدعم وجود شراكة حقيقية بين الوزارة ومؤسسات البحث التربوي المميزة.	4.90	0.30	مرتفعة
2	5	غياب الإستراتيجية الواضحة التي تحدد أولويات البحث التربوي في الوزارة.	4.88	0.33	مرتفعة
3	6	تدنى مستوى ثقة صناع القرار في الوزارة بنتائج البحوث التي تجري في سياق التربية والتعليم.	4.82	0.52	مرتفعة
4	12	استناد صناعة القرارات في التعليم المدرسي إلى أطر مركزية شديدة.	4.82	0.52	مرتفعة
5	2	غياب التخطيط الاستراتيجي لتوجيه مؤسسات البحث التربوي المميزة، لإجراء دراسات تشخيصية وتطويرية في السياق التربوي.	4.80	0.53	مرتفعة
6	3	عدم وجود رؤية مشتركة واضحة لتوجيه البحوث التربوية نحو حاجات الوزارة الحقيقية.	4.78	0.61	مرتفعة

7	4	تدني مستوى الدعم المقدم من قبل الوزارة للباحثين، لإجراء بحوث جماعية تحقق رؤية الوزارة ورسالتها.	4.76	0.57	مرتفعة
8	7	قلة المخصصات المالية التي توفرها الوزارة لدعم المشاريع البحثية التطويرية الكبيرة.	4.75	0.57	مرتفعة
9	9	التكلفة الكبيرة المترتبة على توظيف نتائج البحوث التربوية في ظل الأزمات المالية التي تعاني منها الوزارة.	4.73	0.49	مرتفعة
10	11	استناد كثير من البحوث التربوية إلى فلسفات غربية وأطر ثقافية لمجتمعات غير عربية.	4.73	0.73	مرتفعة
11	8	اقتصار البحوث التربوية في السياق التربوي على غايات الباحثين الضيقة كالترقية، والحصول على الدرجات العلمية.	4.72	0.76	مرتفعة
12	10	اغتراب كثير من نتائج البحوث التربوية عن واقع التعليم المدرسي.	4.72	0.76	مرتفعة
		"معوقات متعلقة باستثمار مصادر المعرفة البحثية " ككل.	4.78	0.50	مرتفعة

يظهر من الجدول 5 أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات "معوقات متعلقة باستثمار مصادر المعرفة البحثية" تراوحت بين (4.72-4.90) بدرجة تقييم مرتفعة للجميع الفقرات، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (1)" قلة المخصصات المالية التي تدعم وجود شراكة حقيقية بين الوزارة ومؤسسات البحث التربوي المميزة"، بمتوسط حسابي (4.90)، وبدرجة تقييم مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرتين (8) " اقتصار البحوث التربوية في السياق التربوي على غايات الباحثين الضيقة، كالترقية والحصول على الدرجات العلمية" بمتوسط حسابي (4.72) وبدرجة تقييم مرتفعة، والفقرة (10) " اغتراب كثير من نتائج البحوث التربوية عن واقع التعليم المدرسي" بمتوسط حسابي(4.72) وبدرجة تقييم مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.78) بدرجة تقييم مرتفعة.

ويعزو الباحث وقوع الفقرة (1) " قلة المخصصات المالية التي تدعم وجود شراكة حقيقية بين الوزارة ومؤسسات البحث العلمي المميزة"، في المرتبة الأولى وبدرجة تقييم مرتفعة، ربما إلى الضائقة المالية التي تمرُّ بها وزارة التربية والتعليم الأردنية خاصة والأردن عامة، نتيجة قلة الدعم المقدم لها، مع زيادة النفقات المطلوبة، وذلك نتيجة العجز المتراكم في موازنة الدولة. وربما إلى قلة الدعم المقدم للوزارة من المؤسسات والشركات الأهلية الخاصة، وربما إلى التكلفة العالية التي تتقاضاها مؤسسات البحث العلمي المميزة. ويعزو الباحث وقوع الفقرتين (8،10) "اقتصار البحوث التربوية في السياق التربوي على غايات الباحثين الضيقة كالترقية والحصول على الدرجات العلمية " و" اغتراب كثير من نتائج البحوث التربوية عن واقع التعليم المدرسي" في المرتبة الأخيرة، وبدرجة تقييم مرتفعة، ربما إلى حاجة الباحثين لهذه الترقيات، وقلة الدعم المقدم لهم، وعدم تفرغهم لإجراء مثل هذه البحوث، وربما كذلك لعدم وجود فرق بحثية تقوم بانجاز ومتابعة مثل هذه البحوث،

وربما لكون نتائج وتوصيات البحوث التربوية لا تتماشى مع الاتجاهات والسياسات التربوية المتبعة، وربما إلى اعتماد الباحثين على أدب نظري ودراسات أجنبية بعيدة كل البعد عن واقع التعليم في وطننا العربي. وقد تشابهت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الخليلي (2010) في التحديات التي تواجه البحث التربوي والتي ذكر منها قلة الميزانية المخصصة للبحث العلمي.

جدول 6

المتوسطات، الحسابية والإنحرافات، المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات "معوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها "مرتبة تنازليًا

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	5	عدم وجود أنظمة فرعية في الوزارة يعمل فيها وسطاء بين متخذي القرار ومنتجي المعرفة البحثية، لتحويل نتائج البحوث التربوية إلى برامج ومشروعات قابلة للتنفيذ.	4.86	0.40	مرتفعة
2	4	عدم تأمين كوادر بشرية مؤهلة قادرة على العمل مع منتجي المعرفة البحثية لوضع الصيغ العلمية موضع التنفيذ.	4.80	0.57	مرتفعة
3	6	عدم وجود أنظمة فرعية في الوزارة تتولى ترجمة نتائج البحوث التربوية على شكل أدلة، وكتيبات عمل إرشادية توجه صانعي القرارات ومتخذيه في ميادين العمل التربوي المختلفة.	4.80	0.57	مرتفعة
4	1	غياب أنظمة دعم القرارات المستندة إلى نتائج البحوث التربوية في الوزارة.	4.76	0.66	مرتفعة
5	3	قلة اهتمام الوزارة بتوظيف نتائج البحوث التربوية في الأنظمة الفرعية للوزارة لتجويد العمل الجماعي وتطويره.	4.76	0.72	مرتفعة
6	7	اقتصار الدوريات والمجلات المتخصصة على نشر البحوث التربوية كما هي دونما أن يكون هناك دوريات متخصصة تخاطب صناع القرار ومتخذيه.	4.74	0.72	مرتفعة
7	2	عدم وجود وحدات فرعية متخصصة في الوزارة تعمل على ترجمة المعارف البحثية.	4.66	0.92	مرتفعة
		"معوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها" ككل.	4.77	0.59	مرتفعة

يظهر من الجدول 6 أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات "معوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها " تراوحت بين (4.66 -4.86) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (5) " عدم وجود أنظمة فرعية في الوزارة

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (2) يوليو 2020

يعمل فيها وسطاء بين متخذي القرار ومنتجي المعرفة البحثية لتحويل نتائج البحوث التربوية إلى برامج ومشروعات قابلة للتنفيذ" بمتوسط حسابي (4.86) وبدرجة تقييم مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة(2) "عدم وجود وحدات فرعية متخصصة في الوزارة تعمل على ترجمة المعارف البحثية" بمتوسط حسابي(4.66) وبدرجة تقييم مرتفعة ، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.77) بدرجة تقييم مرتفعة.

ويعزو الباحث وقوع الفقرة (5) "عدم وجود أنظمة فرعية في الوزارة، يعمل فيها وسطاء بين متخذي القرار ومنتجي المعرفة البحثية، لتحويل نتائج البحوث التربوية إلى برامج ومشروعات قابلة للتنفيذ" في المرتبة الأولى وبدرجة تقييم مرتفعة، ربما إلى التكلفة المرتفعة التي تبنى على إيجاد مثل هذه الأنظمة الفرعية، إذا علمنا ما تعانيه الوزارة من ضائقة مالية؛ مما يقف عائقا أمام إنشاء مثل هذه الأنظمة الفرعية. وربما إلى عدم توفر الرغبة الجادة لدى المسؤولين في الوزارة لوجود جهة أخرى تشاركهم صنع القرار، أو نتيجة لضغوط سياسية تمارس عليهم.

جدول 7

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لإجابات أفراد العينة عن فقرات "معوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية" مرتبة تنازليًا

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	2	استناد القرارات المتخذة لحل المشكلات في السياق التعليمي إلى الأطر المركزية، وليس إلى نتائج البحوث التربوية.	4.88	0.39	مرتفعة
2	1	عدم وجود جهات متخصصة بتجريب نتائج البحوث التربوية على الأنظمة الفرعية في الوزارة.	4.86	0.40	مرتفعة
3	4	تعد التكلفة المالية لتوظيف نتائج البحوث التربوية المعيار الذي يعتمده متخذو القرارات في الوزارة لتوظيفه.	4.84	0.47	مرتفعة
3	5	غياب آليات الدعم والتعزيز لمستخدمي المعرفة البحثية من معلمين في ميادين عملهم.	4.84	0.51	مرتفعة
5	6	اقتصار توظيف نتائج البحوث التربوية في القرارات المتعلقة بشأن استراتيجيات التدريس، ونماذج التقويم على مبادرات فردية.	4.82	0.48	مرتفعة
6	3	تفاضل الوزارة بين قراراتها على أسس تماشيها مع الأنظمة والتعليمات، وليس على هدى من نتائج البحوث التربوية.	4.80	0.57	مرتفعة
7	7	عدم استناد متخذي القرارات في الوزارة إلى توظيف نتائج البحوث التربوية في مسح حاجات المدارس والعاملين.	4.18	0.80	مرتفعة
"معوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية " ككل.			4.75	0.42	مرتفعة

يظهر من الجدول 7 أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات "معوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية " تراوحت بين (4.18 -4.88) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (2) "استناد القرارات المتخذة لحل المشكلات في السياق التعليمي إلى الأطر المركزية وليس إلى نتائج البحوث التربوية" بمتوسط حسابي (4.88) وبدرجة تقدير مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة(7) "عدم استناد متخذي القرارات في الوزارة إلى توظيف نتائج البحوث التربوية في مسح حاجات المدارس والعاملين" بمتوسط حسابي (4.18) ودرجة تقدير مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.75) بدرجة تقييم مرتفعة.

ويعزو الباحث وقوع الفقرة (2) " استناد القرارات المتخذة لحل المشكلات في السياق التعليمي إلى الأطر المركزية، وليس إلى نتائج البحوث التربوية" في المرتبة الأولى وبدرجة تقييم مرتفعة، ربما إلى التكلفة المترتبة على الاستفادة أو استخدام نتائج البحوث التربوية في القرارات المتخذة لحل المشكلات التعليمية التعلمية، وربما لعدم الثقة بمصادر هذه البحوث ونتائجها، وربما لضغوط سياسية تمارس على صناع القرار، وربما لثقة القادة التربويين بقدراتهم وخبراتهم، مما منعهم من الاستفادة من نتائج هذه البحوث، وربما لقلة الإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة علميًا، للعمل على تطبيق وتوظيف نتائج البحوث التربوية على أرض الواقع. أما وقوع الفقرة (7) "عدم استناد متخذي القرارات في الوزارة إلى توظيف نتائج البحوث التربوية في مسح حاجات المدارس والعاملين" في المرتبة الأخيرة وبدرجة تقييم مرتفعة، ربما إلى التكلفة العالية المترتبة على ذلك، وهذا غير مقدور عليه؛ نتيجة الضائقة المالية التي يعيشها الأردن بشكل عام ووزارة التربية والتعليم بشكل خاص، وربما إلى ادعاء القيادات التربوية بمعرفة حاجات المدارس والعاملين من خلال التغذية الراجعة التي تقدمها مديريات التربية والتعليم لهذه القيادات في مركز الوزارة. وربما لعدم قناعة اصحاب القرار بقيمة البحث التربوي وأهميته.

ثانيًا النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المعوقات التي تعترض توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات في وزارة التربية والتعليم الأردنية، تعزى لمتغيرات(الخبرة، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي).

وللتحقق من صحة هذا تم تطبيق اختبار (Independent Samples t-test) على مجالات الدراسة تبعاً لمتغير (عدد سنوات الخبرة)، وتم تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) على مجالات الدراسة تبعاً لمتغيرات"المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي"، والجدولان 8 و 9 يوضحان ذلك.

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (2) يوليو 2020

جدول 8

نتائج تطبيق اختبار(Independent Samples t-test) على مجالات الدراسة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

معوقات	سنوات الخبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
استثمار مصادر المعرفة البحثية.	أقل من 10 سنوات	4.85	0.36	0.70	0.13
	10 سنوات فأكثر	4.75	0.62		
نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها	أقل من 10 سنوات	4.84	0.42	0.83	0.06
	10 سنوات فأكثر	4.70	0.73		
نظام المستخدمين للمعرفة البحثية.	أقل من 10 سنوات	4.77	0.34	0.51	0.40
	10 سنوات فأكثر	4.71	0.50		
الأداة ككل.	أقل من 10 سنوات	4.83	0.36	0.72	0.11
	10 سنوات فأكثر	4.73	0.60		

يظهر من الجدول 8 عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين آراء أفراد العينة، حول معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة، حيث كانت قيم(ت) غير دالة إحصائيًا. ربما يعود ذلك إلى أن الجميع يخضع لنفس التعليمات الصادرة، - بغض النظر عن عدد سنوات خبرتهم- وربما أن صياغة القرارات تقع في أيدي فئة خاصة ليس للخبرة أثر فيه. وربما أن القرارات تأتي جاهزة من أطراف سياسية أخرى، وقد تشابهت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة مولوج (2018) ودراسة أحمد، (2017) التي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، تبعًا لمتغير الخبرة. وقد اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة المجيدل وشماس (2010) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعًا لمتغير الخبرة، ولصالح الخبرة الأقل. وربما يعود هذا الاختلاف لهجرة أصحاب الخبرة العالية إلى خارج الوطن، طلبًا لظروف معيشية أفضل.

جدول 9

تحليل التباين الأحادي (ANOVA) على معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

معوقات	المسمى الوظيفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	الدلالة الإحصائية
استثمار مصادر المعرفة البحثية.	أمين عام/وزير	5.00	0.00	0.56	0.58
	مدير إدارة	4.88	0.32		
	رئيس قسم	4.75	0.58		
نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها.	أمين عام/وزير	5.00	0.00	0.47	0.63
	مدير إدارة	4.84	0.43		
	رئيس قسم	4.71	0.67		

معوقات	المسمى الوظيفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	الدلالة الإحصائية
نظام المستخدمين للمعرفة البحثية.	أمين عام/وزير	4.95	0.08	1.09	0.34
	مدير إدارة	4.84	0.26		
	رئيس قسم	4.68	0.48		
الأداة ككل.	أمين عام/وزير	4.99	0.02		
	مدير إدارة	4.86	0.32	0.66	0.52
	رئيس قسم	4.72	0.56		

يظهر من الجدول 9 عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آراء أفراد العينة حول معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، حيث كانت قيم (ف) غير دالة إحصائياً. ويعزو الباحث ذلك ربما إلى أن جميع القيادات في وزارة التربية والتعليم الأردنية يقرون بهذه المعيقات بغض النظر عن مسمَّاهم الوظيفي وأن جميع الموظفين لديهم شعور بوجود هذه المعيقات.

جدول 10

تحليل التباين الأحادي (ANOVA) على معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

المعوقات	المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	الدلالة الإحصائية
استثمار مصادر المعرفة البحثية.	بكالوريوس	4.96	0.20	4.52	0.02
	ماجستير	4.56	0.70		
	دكتوراة	5.00	0.00		
نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها	بكالوريوس	4.95	0.28	4.19	0.02
	ماجستير	4.49	0.80		
	دكتوراة	5.00	0.00		
نظام المستخدمين للمعرفة البحثية	بكالوريوس	4.86	0.11	3.91	0.03
	ماجستير	4.56	0.61		
	دكتوراة	4.96	0.07		
الأداة ككل.	بكالوريوس	4.93	0.18		
	ماجستير	4.54	0.69	4.56	0.02
	دكتوراة	4.99	0.02		

يظهر من الجدول 10 وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين آراء أفراد العينة حول المعوقات المتعلقة (باستثمار مصادر المعرفة البحثية) تبعًا لاختلاف

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (2) يوليو 2020

المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة (ف) (4.52) وهي قيمة دالة إحصائياً، ولمعرفة مصادر هذه الفروق، تم تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، والجدول 11 يوضح ذلك.

جدول 11

نتائج تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية على المعوقات المتعلقة (باستثمار مصادر المعرفة البحثية) تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراة
بكالوريوس	4.96		-*0.40	0.04
ماجستير	4.56			*0.35
دكتوراة	5.00			

*دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α =0.05)

يظهر من الجدول 11 أن مصادر الفروق كانت بين المؤهلات العلمية (بكالوريوس× ماجستير) لصالح المؤهل العلمي(بكالوريوس) بمتوسط حسابي (4.96)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمؤهل العلمي (ماجستير) (4.56)، ويعزو الباحث ذلك ربما إلى الخبرة المتراكمة لدى حملة المؤهل العلمي بكالوريوس؛ مما أعطاهم ميزة عوضتهم عن المؤهل العلمي الأعلى، وربما لزيادة عددهم مقارنة بأعداد من يحملون درجة الماجستير، وأظهرت الفروقات بين المؤهلات العلمية (ماجستير× دكتوراة) لصالح دكتوراة بمتوسط حسابي (5.00). ويعزو الباحث ذلك ربما إلى أن حملة الدكتوراة هم في المراكز القيادية، وأقدر على صياغة القرارات ورسم السياسات، وربما لكونهم أقرب إلى مراكز صنع القرار. وقد تشابهت نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة الزيان (2011) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ولصالح حملة الدكتوراة.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين آراء أفراد العينة حول (معوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدمها) تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة (ف) (4.19) وهي قيمة دالة إحصائياً، ولمعرفة مصادر هذه الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه(Scheffe) للمقارنات البعدية، جدول 12 يوضح ذلك.

جدول 12

نتائج تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية على معوقات (نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية و مستخدميها) تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراة
بكالوريوس	4.95		*0.46	0.05
ماجستير	4.49			*0.51
دكتوراة	5.00			

*دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α =0.05)

يظهر من الجدول 12 أن مصادر الفروق كانت بين المؤهلات العلمية (بكالوريوس× ماجستير) لصالح المؤهل العلمي(بكالوريوس) بمتوسط حسابي (4.95)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمؤهل العلمي(ماجستير)(4.49)،كما أظهرت الفروقات بين المؤهلات العلمية(ماجستير× دكتوراة) لصالح دكتوراه بمتوسط حسابي(5.00). ويعزو الباحث وجود فروق بين حملة الماجستير والبكالوريوس لصالح حملة البكالوريوس، ربما لأن الخبرة الطويلة لديهم قد تغطي على المؤهل العلمي. أما الفروق بين المؤهل العلمي (ماجستير×الدكتوراة) فقد كانت لصالح حملة الدكتوراة، ربما إلى أن حملة الدكتوراة هم في المراكز القيادية وأقدر على صياغة القرارات ورسم السياسات، أو لكونهم أقرب إلى مراكز صنع القرار. وقد تشابهت نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة الزيان (2011) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ولصالح حملة الدكتوراة.

ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) بين آراء أفراد العينة حول معوقات "نظام المستخدمين للمعرفة البحثية"، تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة (F) (3.91) وهي قيمة دالة إحصائياً، ولمعرفة مصادر هذه الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، جدول 13يوضح ذلك.

جدول 13

نتائج تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية على معوقات (نظام المستخدمين للمعرفة البحثية) تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراة
بكالوريوس	4.86		-0.30	0.10
ماجستير	4.56			*0.40
دكتوراة	4.96			

*دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة(α=0.05)

يظهر من الجدول 13 أن مصادر الفروق كانت بين المؤهلات العلمية (ماجستير× دكتوراة) لصالح المؤهل العلمي(دكتوراة) بمتوسط حسابي (4.96)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمؤهل العلمي(ماجستير) (4.56). ويعزو الباحث ذلك إلى أن حملة الدكتوراة لديهم من المعرفة العلمية والخبرة العملية التي تمكنهم من صياغة القرارات، بدرجة تفوق قدرات غيرهم. وقد تشابهت نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة الزيان (2011) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ولصالح حملة الدكتوراة.

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (2) يوليو 2020

ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α =0.05) بين آراء أفراد العينة حول الأداة ككل، تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة (F) (4.56)، وهي قيمة دالة إحصائياً، ولمعرفة مصادر هذه الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، جدول 14 يوضح ذلك.

جدول 14

نتائج تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية على الأداة ككل تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراة
بكالوريوس	4.93		-0.28	0.06
ماجستير	4.54			*0.45
دكتوراة	4.99			

*دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة(α=0.05)

يظهر من الجدول 14 أن مصادر الفروق كانت بين المؤهلات العلمية (ماجستير× دكتوراة) لصالح المؤهل العلمي(دكتوراة) بمتوسط حسابي (4.99)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمؤهل العلمي(ماجستير) (4.54). ويعزو الباحث ذلك إلى أن حملة الدكتوراة هم غالبًا من ذوي المراكز القيادية، وممن يشاركون في صياغة القرارات، وربما لما لديهم من معرفة علمية وخبرة عملية، مما تؤهلهم لاتخاذ القرارات دون الرجوع لغيرهم، ممن هم أدنى منهم في السلم الوظيفي. وقد تشابهت نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة الزيان (2011) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ولصالح حملة الدكتوراة.

الخلاصة

ومن خلال استعراض النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، تبين أن معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية، جاءت بدرجة تقييم مرتفعة، وجاء في المرتبة الأولى " معوقات استثمار مصادر المعرفة البحثية"، حيث جاءت الفقرة (1) " قلة المخصصات المالية التي تدعم وجود شراكة حقيقية بين الوزارة ومؤسسات البحث التربوي المميزة"، وبدرجة تقييم مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية مجال"نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها" ، وبدرجة تقييم مرتفعة، وجاءت الفقرة(5)" عدم وجود أنظمة فرعية في الوزارة يعمل فيها وسطاء بين متخذي القرار ومنتجي المعرفة البحثية، لتحويل نتائج البحوث التربوية إلى برامج ومشروعات قابلة للتنفيذ"، بدرجة تقييم مرتفعة، أما مجال " نظام المستخدمين للمعرفة البحثية " فقد جاءت بدرجة تقييم

مرتفعة، وجاءت الفقرة (2) " استناد القرارات المتخذة لحل المشكلات في السياق التعليمي إلى الأطر المركزية، وليس إلى نتائج البحوث التربوية" بدرجة تقييم مرتفعة.

وإذا تم الأخذ بنتائج هذه الدراسة وتوصياتها، فإن هذه المعوقات التي تحول دون توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية، في وزارة التربية والتعليم الأردنية، ستضمحل وتتلاشى بعون الله.

التوصيات

1. ضرورة عقد الندوات، واللقاءات وورش العمل، للقيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم، لمناقشة معوقات استثمار مصادر المعرفة، ومعوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها، ومعوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية، التي تعترض توظيف نتائج البحوث التربوية في قراراتها.
2. تأهيل القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية، ورفع كفاءتهم العلمية في مجال البحوث التربوية (إعدادها وتفسيرها، وكيفية الاستفادة منها، وتوظيف نتائجها في الميدان التربوي).
3. إنشاء مجلة تربوية/علمية محكّمة خاصة بوزارة التربية والتعليم الأردنية؛ لسد احتياجاتها من البحوث التربوية.
4. تشكيل لجنة من وزارة التربية والتعليم؛ لمتابعة نتائج البحوث التربوية وتوصياتها، والإفادة منها، في ضوء إسهامها في تطوير العملية التعليمية، وسد الفجوة ما بين متخذي القرارات ومنتجي المعرفة.

تضارب المصالح

أفاد الباحثون بعدم وجود تضارب في المصالح فيما يتعلق بالبحث، والملكية الفكرية-، ونشر هذا البحث.

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (2) يوليو 2020

المراجع

إبراهيم، محمد وأبو زيد، عبد الباقي (2007). *مهارات البحث التربوي*.عمان: دار الفكر.

أبو علام، رجاء (2007). *مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية*. ط6، القاهرة: دار النشر للجامعات.

أحمد، فلوح (2017). *مشكلات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية: المركز الجامعي أنموذجا*. كتاب أعمال ملتقى الأمانة العلمية – المنعقد بالجزائر العاصمة يوم 2017/7/11، ص63.

بوكميش، لعلي (2014). معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي. *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية* ج/ قسم العلوم الاجتماعية، (12)، 3-9.

الجرجاوي، زياد؛ وحماد، شريف (2005). *معوقات البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة، ودور الجامعة في تطويره*. بحث مقدم لندوة واقع البحث العلمي وآفاق تطويره. جامعة القدس المفتوحة، رام الله، تموز.

حسين، سلامة (2005). *ديناميات وأخلاقيات صنع القرار*. القاهرة: دار النهضة العربية.

الحوراني، نوال عبد الرحمن (2013). *مقارنة بين كيفية اتخاذ القرار بين المدراء والمديرات ، دراسة حالة على برنامج التربية والتعليم بوكالة الغوث الدولي*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

الخليلي، خليل يوسف (2010). *التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربي*. المؤتمر العلمي العاشر(البحث التربوي في الوطن العربي: رؤى المستقبل)، المجلد الأول، كلية التربية جامعة الفيوم.

الربعاني، أحمد؛ والسالمي، محسن (2017). دور البحوث التربوية في الدراسات الاجتماعية والتربية الاسلامية في عملية التطوير التربوي بسلطنة عمان والتحديات التي تواجهها من وجهة نظر المتخصصين. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، 15* (3)، 171-195.

الزيان، ماجد (2011). *معوقات البحث التربوي بمحافظة غزة*. بحث مقدم لمؤتمر البحث العلمي، مفاهيمه، واخلاقياته، وتوظيفه. المنعقد في الجامعة الاسلامية في الفترة من 10-11 مايو.

السكران، عبد الله بن فالح (2012).عوائق تفعيل نتائج البحوث التربوية في ميدان التربية والتعليم بمدينة الرياض وسبل علاجها(دراسة ميدانية). *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية (23) ،85-124.

سكران، محمد (2010). *البحث التربوي من منظور نقدي*، المؤتمر العلمي العاشر (البحث التربوي في الوطن العربي: رؤى المستقبل). كلية التربية جامعة الفيوم، المجلد الأول.

طعمة، أمل أحمد (2006). *اتخاذ القرارات والسلوك القيادي*. عمان: دار ديبونو للنشر والتوزيع.

الطيب، محمد؛ وبدران، شبل (2000). *مناهج البحث فى العلوم التربوية والنفسية*. مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة.

عبدالحق، كايد؛ وعبيدات، ذوقان؛ وعدس، عبد الرحمن (2012). *البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه*. ط15، دار الفكر: عمان.

عمّار، حامد (2008). *الإصلاح المجتمعي إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية*. القاهرة: مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

العمايرة، محمد حسن؛ والسرابي، سهام محمد (2008). البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة- الأردن (معوقاته ومقترحات تطويرية). *مجلة جامعة دمشق*، *24*(2)، 295- 332.

العمر، عبد العزيز بن سعود (2008). *لغة التربويين*. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

العمري، علي؛ ونوافله، وليد (2011). واقع البحث في التربية العملية في الأردن في الفترة (2009-2010). *المجلة الأردنية في العلوم التربوية*، *7* (2)، 195-208.

قاسم، سعاد (2011). *أثر الذكاء الإستراتيجي على عملية اتخاذ القرارات – دراسة تطبيقية على المدراء في مكتب غزة الإقليمي التابع للأونروا*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

قسيس، محمود؛ وأبو سمرة، ماجد؛ وجبر،أحمد (2009). *معوقات توظيف البحوث التربوية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الفلسطينية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

المجيدل،عبد الله ؛ وشماس، سالم (2010). معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية- دراسة ميدانية – كلية التربية بصلالة أنموذجا. *مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة دمشق*، *26* (1+2)، 17-59.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2010). *اجتماع خبراء لمناقشة " دليل البحث التربوي في الوطن العربي"* الذي نظمته بالتعاون مع اللجنة الوطنية الاردنية. 18-20 مارس، 2010.

مولوج، كمال؛ ومولوج، فريدة (2018). معوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية. *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية*، *3* (3)، 668-687.

نصّار،علي عبد الرؤوف محمد (2015). تفعيل مقومات البحث التربوي على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة"رؤية مستقبلية"، *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، *8* (20)، 91-126.

الهزايمه، أحمد صالح (2009). دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية*، *25* (1)، 379-409.

ياغي، محمد عبد الفتاح (2010). *اتخاذ القرارات التنظيمية*. ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

Berliner, DC. (2002). Educational research: The hardest science of all. *Educational Researcher, 31*(8), 18-20. https://doi.org/10.3102/0013189X031008018

De Jong, O. (2007). Trends in Western science curricula and science education research a bird's eye view. *Journal of Baltic Science, 28*(2), 42-55. DOI: 10.1007/s10956-009-9202-2

Ginsburg, M & Gorosstiga, J. (2001). Relationships between theorists/ researches and policymakers /practitioners: Rethinking the tow-cultures thesis and the possibility of dialogue. *Comparative Education Review, 45 Educational, 6*(1), 15 – 22. https://doi.org/10.1086/447660

Gardner, H. (2002). The quality and qualities of educational research. *Education Week*, *22*(1), 49 - 72. Retrieved October 10, 2018, from http://www.edweek.org/ew/articles/2018/10/5. DOI: 10.1177/0022487108315581

Harlen, W. & Crick, R. (2004). Opportunities and challenges of using systematic reviews of research for evidence –based policy in education. *Evaluation and Research in Education, 18* (182), 54-70. https://doi.org/10.1590/1807-7692bar2019180103

Keams, P. (2004*).* Education research in the knowledge society, *key trends in Europe & North America.* Australia National Centre for Vocational Education Research. https://doi.org/10.1108/et.2007.00449dab.003

Levine, A. (2007). *Educating Researchers*. Retrieved October 2018, from http: //www. Eds chools. Org/ Education Researchers/educating _ researchers. Pdf. DOI: 10.3102/0013189X09336671

McDonald, S.K., Keesler, V., Kauffman, N.J. & Schneider, B. (2006). Scaling-up Exemplary Interventions. *Educational Researcher, 35*(3), 15-24. https://doi.org/10.3102/0013189x035003015

Moraes, A, Dantas De M. and Maria, H.(2016). Scientific Research in Nurses' Education: Perspective of the Teaching, *Journal of Nursing Upper / Revisit De Enfermagem Upper, 10*(1), 191-193. https://doi.org/10.1590/0034-7167-2016-0509

Peng, S. & Herriot, R.(1993). *Strategies for facilitating the use of NCES Data for education policy research and decision-making*. Paper presented

at the annual Meeting of the American Statistical Association. DOI: https://doi.org/10.26529/cepsj.527

Rauch, S. (1991). Translating Research into Action. (*ERIC* Document No. ED334566). https://doi.org/10.1177/000494419604000303

Rogers, B. (2003). Educational Research for Professional Practice. *The Australian Educational Researcher, 30* (2), 75-98. DOI: https://doi.org/10.14507/epaa.v23.2068

Salmons, Y. (2000). One teacher trainer's perspective on a sample of *Academic Educational Studies, 26* (2), 229-245. DOI: 10.24200/jeps.vol8iss1pp59-84

Thulstrup, E. (1993). *Development and strengthening of research capacity in developing countries*. Conference on Donor Support, The Hague, The Netherlands. Edited by; Marijke Veldhuis. *doi: https://doi.org/10.1136/bmj.321.7264.813*

Whitty, G. (2006). Educational research and education policy making; Is conflict inevitable*? British Educational Research Journal, 32* (2), 159 – 176. https://doi.org/10.1080/01411920600568919

Yates, L. (2005). *Is impact a measure of quality? Producing quality research as producing quality indicators of research in Australia*. Keynote address for AARE Focus. Conference on Quality in Educational Research: direction in policy and practice, Cairns, July. DOI: 10.2304/eerj.2005.4.4.5